علاقة السياسة الشرعية بالفتوى في المعاملات المالية

دراسة تطبيقية

الدكتور
جاسم سلمان الشمري

دار النفائس
للنشر والتوزيع

الفهرس

المقدمة ٧

الفصل الأول

مفهوم السياسة الشرعية والفتوى، والمعاملات المالية ١١

المبحث الأول: مفهوم السياسة الشرعية ١٣

المطلب الأول: تعريفات السياسة الشرعية وضوابطها ١٣

الفرع الأول: السياسة لغة واصطلاحاً ١٣

الفرع الثاني: الشرعية لغةً واصطلاحاً ١٦

الفرع الثالث: السياسة الشرعية اصطلاحاً عند الأقدمين والمعاصرين ١٩

السياسة الشرعية عند بعض المتقدمين من علماء الأمة ١٩

السياسة الشرعية عند المعاصرين ٢٣

تعريفات المعاصرين للسياسة الشرعية ٢٣

السياسة في اصطلاح السياسيين من غير علماء الشريعة ٣٤

فصل الدين عن الدولة والعلمانية ٣٨

المسألة الأولى: معنى العلمانية ٣٨

المسألة الثانية: أسباب ظهور العلمانية في الغرب ٤٢

المسألة الثالثة: انتشار العلمانية في العالم الإسلامي ٤٤

المسألة الرابعة: حكم فصل الدين عن الدولة ٤٩

أولاً: القول بالعلمانية كفر ٤٩

ثانياً:- جواز القول بالعلمانية ٥٢

الفرع الرابع من المطلب الأول: ضوابط السياسة الشرعية ٥٤
المطلب الثاني: أهمية السياسة الشرعية وأنواعها ومجالاتها وفائدتها ٥٦
الفرع الأول: أهمية السياسة الشرعية وفائدتها ٥٦
الفرع الثاني: أنواع السياسة الشرعية ٥٨
الفرع الثالث: مجالات عمل السياسة الشرعية ٦٢
المطلب الثالث: أدلة السياسة الشرعية ٦٣
المبحث الثاني: مفهوم الفتوى ٨٥
المطلب الأول: تعريف الفتوى لغة واصطلاحاً ٨٥
أولاً: الفتوى لغة ٨٥
ثانياً: الفتوى إصطلاحاً ٨٦
المطلب الثاني: أهمية الفتوى وفائدتها، وأنواعها، ومجالاتها ٩٥
الفرع الأول: أهمية الفتوى وفائدتها وتهيب العلماء منها ٩٥
أولاً: أهمية الفتوى وفائدتها ٩٥
ثانياً: تهيب العلماء من الإفتاء ٩٩
الفرع الثاني: أنواع الفتوى ١٠٣
أولاً: الفتوى من ناحية تعلقها بشخص الرسول الكريم ﷺ ١٠٣
ثانياً: الفتوى من حيث العموم والخصوص ١٠٤
ثالثاً: ويمكن تقسيم الفتوى من حيث كونها مباشرة، أو غير مباشرة ١٠٥
رابعاً: ويمكن تقسيم الفتوى- أيضاً- من ناحية القول، والفعل، والإقرار ١٠٦
خامساً: يمكن تقسيم الفتوى من ناحية الصحة وعدمها ١٠٩
سادساً: يمكن تقسيمها من حيث عدد المفتين إلى فتاوى فردية، وفتاوى جماعية ١١٠
سابعاً: الفتوى من ناحية الاستقلال وعدمه ١١١

ثامناً: ويمكن تقسيمها من حيث الثبوت والتغير إلى الفتاوى الثابتة والفتاوى المتغيرة ١١٢

الفرع الثالث: مجالات عمل الفتوى وضوابط تغيرها ١١٤

أولاً: مجالات عمل الفتوى ١١٤

ثانياً: ضوابط تغيّر الأحكام الشرعيّة ١١٥

رابعاً: تغير الوصف، أو الاسم ١١٦

الأحكام الثابتة ومجالها ١١٧

الحُكم لغة واصطلاحاً ١١٧

١-الحكم لغة ١١٧

٢-الحُكم اصطلاحاً ١١٨

أنواع الحُكم الشرعي ١١٨

وينقسم الحكم التكليفي عند الأصوليين إلى خمسة أقسام، وهي ١١٩

١-الواجب ١١٩

٢-المندوب ١١٩

٣-المحرم ١٢٠

٤-المكروه ١٢٠

٥-المباح ١٢١

النوع الأول: الأحكام الثابتة ومجالها ١٢٤

النوع الثاني: الأحكام المتغيرة ومجالها ١٢٥

مسوغات تغيّر الأحكام ١٢٦

ومن المسوغات التي تستوجب تغيّر الحكم الشرعي، أو الفتوى ١٢٧

ومن الأمثلة على تغير الفتوى بتغير المكان ١٢٧

ومن الأمثلة على تغير الفتوى بتغير الزمان ١٢٨

ومن الأمثلة على تغير الفتوى تبعاً لتغير المعلومات..... ١٣١
ثامناً: تغير العرف ١٣٣
والعرف ثلاثة أنواع..... ١٣٤
والعرف من حيث الصحة والفساد نوعان..... ١٣٥
المطلب الثالث: أدلة الفتو ١٤٠
أولاً: من القران الكريم ١٤٠
ثانياً: أدلة اعتبار الفتوى من السنة ١٥١
ثالثاً: الإجماع..... ١٥٦
المطلب الرابع ١٥٩
شروط المفتي ومشروعية الاجتهاد الجماعي وأهميته في السياسة الشرعية ١٥٩
المسألة الأولى: شروط المفتي..... ١٥٩
٢- شروط المستفتي ١٦٦
٣- شروط الإجتهاد ١٦٧
ومن الشروط الواجب توفرها في الشخص المجتهد..... ١٦٧
المسألة الثانية: مشروعية الاجتهاد الجماعي وأهميته في السياسة الشرعية ١٧٠
أولاً: الاجتهاد لغة واصطلاحاً..... ١٧٠
١- الاجتهاد لغة ١٧٠
٢-الاجتهاد اصطلاحاً ١٧٠
ثانياً- الجماعي لغة واصطلاحاً..... ١٧١
١- الجماعي لغة ١٧١
٢- أما الاجتهاد الجماعي، فهو في الاصطلاح اصطلاحاً باعتباره مركباً اضافياً..... ١٧٢
مشروعية الاجتهاد الجماعي ١٧٣

أولاً: القران الكريم..... ١٧٤
ثانياً: السنة النبوية ١٧٥
ثالثاً: الاثار..... ١٧٧
رابعاً: الإجماع ١٧٨
خامساً: العقل..... ١٧٨
أهمية الاجتهاد الجماعي في السياسة الشرعية.....١٧٨
مواقع الافتاء الجماعي.....١٨١
المبحث الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين السياسة الشرعية والفتوى ١٨٧
أولاً: أوجه التشابه ١٨٨
ثانياً: أوجه الاختلاف ١٨٨
المبحث الرابع: المعاملات المالية ١٩١
المطلب الأول: المعاملات لغة واصطلاحاً ١٩١
المطلب الثاني: المالية لغة واصطلاحاً.....١٩٢
المطلب الثالث: تقسيمات الأموال ١٩٤
أولاً:باعتبار ماله من حرمة وحماية إلى ١٩٤
ثانياً: وباعتبار استقراره في محله وعدم استقراره إلى ١٩٦
ومن فوائد هذا التقسيم وثمراته ١٩٧
ثالثاً:- باعتبار تماثل أجزائه وآحاده، وعدم تماثلها إلى.....١٩٨
١-مثلي: نسبة إلى المثل ١٩٨
٢-قيمي: نسبة إلى القيمة ١٩٩
القسم الرابع: بالنظر إلى الاختصاص: مال عام ومال خاص. ٢٠٠
١- المال العام ٢٠٠

٢-المال الخاص..... ٢٠٠

القسم الخامس: بالنظر إلى ظهورها وعدم ظهورها تقسم الى ٢٠١

١- الأموال الظاهرة..... ٢٠١

٢- الأموال الباطنة ٢٠١

المطلب الرابع: سمات المالية العامة في الإسلام ٢٠١

الفصل الثاني

التطبيقات الفقهية للعلاقة بين الفتوى والسياسة الشرعية، في المعاملات المالية ٢٠٣

تمهيد.....٢٠٥

المبحث الأول: السياسة الشرعية في الضرائب.....٢٠٦

المطلب الأول: الضرائب لغة واصطلاحاً.....٢٠٦

أولاً: الضرائب لغة ٢٠٦

ثانياً: الضريبة اصطلاحاً.....٢٠٧

المطلب الثاني :التسميات المختلفة للضرائب في الشريعة الإسلامية.....٢٠٨

١- الغنائم: جمع غنيمة.....٢٠٩

٢- الركاز.....٢١٠

٣- العُشُور.....٢١٢

٤- الفَيْء.....٢١٣

٥-الخراج ٢١٤

٦- الجزية ٢١٥

٧- المَكْس.....٢١٦

المطلب الثالث :أنواع الضرائب المعاصرة ٢١٩

الضرائب المفروضة على الواردات والإنتاج ٢١٩
١- ضرائب الإنتاج Excise Duties ٢١٩
٢- ضرائب التركات Succession Dutie ٢١٩
٣-ضرائب الدخل Income Taxes ٢١٩
٤- ضرائب جمركية عادية ٢١٩
٥- ضرائب جمركية مميزة Discriminating Duties ٢١٩
١-الضريبة النسبية ٢٢٠
٢-الضريبة الرجعية Regressive Tax ٢٢٠
٣-الضرائب التصاعدية Progressive Taxation ٢٢٠
والضرائب من حيث طريقة الدفع تقسم إلى نوعين ٢٢٠
١- ضريبة مباشرة direct tax ٢٢٠
٢- ضريبة غير مباشرة indired tax ٢٢١
ويمكن تقسيمها من حيث الضرائب التي لها أصل في الشريعة والتي لا أصل لها إلى ٢٢١
١-الضرائب الأصلية ٢٢١
٢-الضرائب الاستثنائية ٢٢١
المطلب الرابع: ضوابط تحصيل الضريبة ٢٢٢
المطلب الخامس: شروط جواز فرض الضرائب ٢٢٥
واشترط لجواز فرض الضريبة ٢٢٥
المطلب السادس: أوجه الشبه والاختلاف بين الزكاة والضرائب ٢٢٦
أولاً: أوجه الشبه ٢٢٦
ثانياً:- أوجه الاختلاف ٢٢٧
المطلب السابع: أهداف الضريبة ٢٢٨

تهدف الضريبة لتحقيق جملة من المنافع العامة ومنها ٢٢٨
المطلب الثامن: حكم الضرائب في الشريعة الإسلامية..... ٢٢٩
أولاً: فتاوى الاقدمين ٢٥٦
ثانياً: فتاوى المحدثين ٢٥٩
١- فتوى الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر رحمه الله ٢٥٩
٢- فتوى ابو الأعلى المودودي ٢٥٩
٣- وقال عبد القادر عودة..... ٢٦٠
٤- وقال السيد سابق..... ٢٦٠
٥- وقال محمد الغزالي ٢٦٠
٦- وقال محمد عمارة ٢٦١
٧- وقال علي القره داغي..... ٢٦١
٨- وقال وهبة الزحيلي ٢٦١
المطلب التاسع: السياسة الشرعية في فرض الضرائب ٢٦٣
المبحث الثاني: السياسة الشرعية في التسعير ٢٦٥
المطلب الأول: التسعير لغة واصطلاحاً ٢٦٥
المطلب الثاني: حكم التسعير..... ٢٦٧
المطلب الثالث: حق الحاكم في التسعير..... ٢٧٣
المطلب الرابع: أنواع التسعير..... ٢٧٧
الفتاوى..... ٢٧٨
١- وسئل الشيخ مخلوف عن التسعير ٢٧٨
٢- وسئل الدكتور القرضاوي عن التسعير..... ٢٧٩
٣- سئل الشيخ وهبة الزحيلي عن التسعير ٢٧٩

٤- وذكر الدكتور قحطان الدوري أنه ٢٧٩
٥- وذكر الدكتور عبد الرحمن الكيلاني عن التسعير..... ٢٧٩
المطلب الخامس: السياسة الشرعية في التسعير..... ٢٨٠
المبحث الثالث: السياسة الشرعية في التأمين الإجباري ٢٨٣
المطلب الأول: التأمين لغة واصطلاحاً ٢٨٣
أولاً: التأمين لغة..... ٢٨٣
ثانياً: التأمين اصطلاحاً ٢٨٣
المطلب الثاني: أركان عقد التأمين..... ٢٨٤
المطلب الثالث أنواع التأمين ٢٨٥
أولاً- التأمين من حيث الشكل نوعان ٢٨٥
ثانياً: أنواع عقد التأمين من حيث العقد ٢٨٦
ثالثاً: التأمين من حيث العموم والخصوص ينقسم إلى قسمين ٢٨٧
رابعاً: التأمين باعتبار عنصر الإرادة فيه قسمان ٢٨٧
المطلب الرابع: حكم التأمين في الإسلام..... ٢٨٨
مطلب مهم فيما يفعله التجار ٢٨٨
التأمين الإلزامي، أو الاجباري ٣٠٣
حكمه ٣٠٤
الفتاوى المتعلقة بالتأمين الالزامي ٣٠٧
١- وجه السؤال الآتي لشبكة الفتاوى الشرعية ٣٠٧
٢- ذكر الشيخ عبد الملك السعدي ٣٠٨
٣- ووجه السؤال الآتي لدائرة الافتاء الأردنية ٣٠٨
٤- وسئل الدكتور الضنيسان ٣٠٩

٥- وسئل الشيخ الماجد عن حكم التأمين على السيارات؟..... ٣١٠

٦- وسئل الشيخ الشعال عن حكم التأمين بشكل عام كالتأمين الطبي، والتأمين الشامل للسيارات، والتأمين على الحياة، علماً أن التأمين في بعض الدول هو إلزامي ٣١٠

٧- وسئلت دائرة الافتاء الكويتية عن وجوب عمل تأمين على السيارة؟..... ٣١١

٨- وسئل الشيخ المنجد السؤال الآتي..... ٣١١

٩- وسئل الدكتور الشثري عن تأمين السيارات الالزامي؟..... ٣١١

١٠- وسئلت دائرة الافتاء المصرية عن حكم التأمين، ومنه الاجباري؟..... ٣١٢

١١- وسئل الشيخ عبد الله بن بيه..... ٣١٣

١٢- وسئل الشيخ الخزاعي عن التأمين..... ٣١٤

١٣- وسئل الشيخ سلمان العودة عن التأمين الإجباري ٣١٤

١٤- وذكر الدكتور وهبة الزحيلي..... ٣١٤

المطلب الخامس: السياسة الشرعية في التأمين الالزامي ٣١٤

المبحث الرابع: السياسة الشرعية في السيطرة على سوق الأوراق المالية البورصات..... ٣١٦

المطلب الأول: سوق الأوراق المالية ٣١٦

الفرع الأول: السوق لغة واصطلاحاً ٣١٦

تعريف سوق الأوراق المالية البورصة ٣١٧

الفرع الثاني: الأوراق المالية: الأسهم والسندات..... ٣١٨

الفرع الثالث: خصائص السهم في الشركات المساهمة ٣٢٠

الفرع الرابع: أنواع الأسهم: تنقسم الأسهم باعتبارات مختلفة إلى أنواع..... ٣٢١

الفرع الخامس: ضوابط التعامل بالأسهم ٣٢٣

الفرع السادس: حكم التعامل بالأسهم ٣٢٣

القرارات الفقهية المتعلقة بالأسهم ٣٢٧

قرار رقم: ٦٣ ١/٧ بشأن الأسواق المالية ٣٢٨
أولاً: الأسهم ٣٢٨
١- الإسهام في الشركات..... ٣٢٨
٢- ضمان الإصدار UNDERWRITING ٣٢٩
٣- تقسيط سداد قيمة السهم عند الاكتتاب ٣٢٩
٤- السهم لحامله ٣٢٩
٥- محل العقد في بيع السهم ٣٢٩
٦- الأسهم الممتازة..... ٣٢٩
٧- التعامل في الأسهم بطرق ربوية ٣٣٠
٨- بيع السهم، أو رهنه ٣٣٠
٩- إصدار أسهم مع رسوم إصدار ٣٣٠
١٠- إصدار أسهم بعلاوة إصدار، أو حسم خصم إصدار ٣٣٠
١١- ضمان الشركة شراء الأسهم ٣٣١
١٢- تحديد مسؤولية الشركة المساهمة المحدودة ٣٣١
١٣- حصر تداول الأسهم بسماسرة مرخصين، واشتراط رسوم للتعامل في أسواقها:.. ..... ٣٣١
٢- قرار المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث ٣٣١
قرار الأسواق المالية البورصةوتطبيقاتها: القرار رقم «١٢/٤» ٣٣٢
قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن الأسهم..... ٣٣٢
أولاً الأسهم ٣٣٢
١- الإسهام في الشركات..... ٣٣٢
المطلب الثاني: السندات ٣٣٣
الفرع الأول: تعريف السندات ٣٣٣

تعريف السندات لغة واصطلاحاً ٣٣٣
الفرع الثاني:أنواع السندات ٣٣٤
السندات خمسة أنواع..... ٣٣٤
الفرع الثالث: خصائص السند..... ٣٣٥
الفرع الرابع: أوجه الاختلاف بين الأسهم والسندات..... ٣٣٦
الفرع الخامس: حكم التعامل بالسندات..... ٣٣٦
القرارات الفقهية المتعلقة بالبورصات ٣٤٠
أولاً: من حيث الصيغة المقبولة شرعاً لصكوك المقارضة ٣٤١
الفتاوى المتعلقة بالبورصات ٣٥٣
١- سئلت دار الافتاء المصرية عن حكم البورصة ٣٥٣
٢- وسئل الشيخ نوح القضاة رحمه الله ٣٥٤
٣- وسئلت اللجنة الدائمة في المملكة العربية السعودية عن حكم الأسهم ٣٥٤
٤- وسئل الشيخ عبد الحليم محمود عن مساهمة الإنسان في شركات الحديد والصلب ٣٥٤
٥- وسئل الشيخ علي الطنطاوي عن حكم الشركات المساهمة ٣٥٤
٦- وسئل الشيخ أبو زهرة عن شراء أسهم في الشركات المساهمة ٣٥٤
٧- وسئل الشيخ الزرقا عن حكم بيع أسهم الشركات وشرائها..... ٣٥٥
٨- وسئلت اللجنة الدائمة عن شراء أسهم الشركات المساهمة..... ٣٥٥
٩- سئل الشيخ عبد الحي يوسف، حول حكم العمل في البورصات الورقية والنقدية؟ علماً بأن هناك فوائد تدفع للبنوك المُشترى منها العملة؟..... ٣٥٥
١٠- وسئل الشيخ خالد عبد المنعم الرفاعي، عن حكم الاستثمار في البورصة؟ ٣٥٦
١١- وسئل الشيخ خالد عبد المنعم الرفاعي عن أسهم شركة أملاك الصحراء، ما حكمها؟ ... ٣٥٧
١٢- وسئل الشيخ محمد بن سعود العصيمي، عن حكم العمل في شركة تداول للأسهم..... ٣٥٧

السياسة الشرعية في السيطرة على سوق الأوراق المالية ٣٥٧
الخاتمة والتوصيات ٣٦١
التوصيات ٣٦٣
قائمة المصادر والمراجع ٣٦٥
الفهرس ٤٠٣